أكدت أن القطع أو الزيادة بحاجة إلى قانون يقره مجلس الأمة

الصبيح: ما يشاع عن قطع المساعدات الاجتماعية غير صحيح

- تطبيق القانون في العمل الخيري زاد إيراداته إلى الضعف وخفض مخالفاته إلى النصف وزاد أعداد الجمعيات الخيرية
- انتهى زمن الحملات الإغاثية غير المرخصة فالشؤون ترخص وتراقب وتنظم العمل الخيري وتحمي سمعة الكويت
- أحلنا 40 ملف إعاقة إلى النيابة وهدفنا حماية ذوي الإعاقة الحقيقيين
- الشباب هم المستقبل واستعنت بمجموعات شبابية تزخر بطاقات إبداعية كامنة

الوزيرة هند الصبيح

ربيع سكر

نفت وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ان تكون وزارة الشؤون الاجتماعية قد قطعت او ستقطع المساعدات الاجتماعية عن مستحقيها مشيرة الى ان المساعدات الاجتماعية يتم منحها للفئات المستحقة وفق قانون المساعدات العامة واي قطع لهذه المساعدات او حتى زيادة في شرائح مستحقيها يحتاج تعديل للقانون او اقرار قانون جديد مشددة على اهمية تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بصرف المساعدات التي تعتبر مساعدات وليست رواتب كما يعتبرها البعض.

واشارت الوزيرة في تصريح صحفي أمس الى ان وزارة الشؤون افتقرت الى الكثير من اللوائح المنظمة للعمل على مدى فترات سابقة وكثير من القوانين غير مفعلة ناهيك عن وجود ملاحظات كثيرة لديوان المحاسبة على وزارة الشؤون منذ بداية استلامها لهذه الحقيبة الوزارية الامر الذي جعلنا نسعى الى تنظيم هذه الامور والحرص على تطبيق القانون على الجميع وبخاصة في الامور المالية.

وكشفت الصبيح في هذا الصدد عن وجود دراسات في الوقت الحالي تهدف الى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمساعدات الاجتماعية فضلا عن دراسة أثرها على الناتج المحلي للدولة مشيرة الى ان هناك حالات تسعى الى الاعتماد على المساعدات الاجتماعية دون السعي من اجل دخول سوق العمل والبحث عن الوظيفة مؤكدة ان الدولة مهمتها ودورها توفير الوظائف للشباب وليس تقديم المساعدة لهم فقط وتشجيعهم على التواكل وعدم العمل لافتة ان هناك دراسات لجميع الفئات التي تستفيد من المساعدات الاجتماعية بهدف التعرف على مدى حاجة هذه الفئات للمساعدة من عدمه.

وفيما يتعلق بالعمل الخيري اكدت الوزيرة الصبيح ان تطبيق القانون على القائمين على هذا العمل بهدف تنظيمه ادى الى الكثير من الايجابيات التي تجعلنا نتمسك بالسير في هذا الاتجاه ومن ابرز تلك الايجابيات زيادة ايرادات العمل الخيري الى الضعف وانخفاض المخالفات الى النصف وزيادة اعداد الجمعيات الخيرية اضعاف ماكنت عليه قبل مايقارب ثلاث سنوات مضيفة انه اذا كان التقنين والتنظيم للعمل الخيري والحزم في تطبيق القانون يؤدي الى هذه النتائج الايجابية فمرحبا به بل وسنزيد من الحزم والتقنين لمزيد من الايجابية.

واشارت في هذا الصدد الى زيادة الفرق العاملة في مجال العمل الخيري وفق القانون وبتراخيص معتمدة من وزارة الشؤون وليس بتصرفات ذاتية مثلما كنا نرى بعض الاشخاص الذين يتعاطفون مع بعض الشعوب نتيجة حدوث بعض الكوارث ومن ثم يقررون تنظيم حملات اغاثية لا نعرف كم المبالغ التي يحصلونها او فيما ينفقونها بعيدا عن رقابة الشؤون ودون علم وزارة الخارجية وهو ما لن نقبله كونه يزعزع ثقة المتبرعين لاعمال الخير ولا يضمن وصول التبرعات وفق رغبة المتبرعين فضلا عن تشويه سمعة دولة الكويت دوليا في هذا المجال.

واشادت الصبيح بجهود كافة العاملين معها في مختلف الجهات التي تخضع لاشرافها مشيرة الى انه لولا هذه الجهود المبذولة من الجميع بدءا باصغر موظف وصولا الى اكبر مسؤول ماكنا استطعنا ان نحقق ما حققناه من انجازات او ما وصلنا اليه من نتائج.

وفي مجال الاعاقة اوضحت الصبيح انها حرصت على تنظيم عمل اللجان الطبية واعادة تدقيق الملفات لضمان تقديم الخدمات لمستحقيها من ذوي الاعاقة وتحقيق مبدأ العدالة لافتة في هذا الصدد الى وجود الكثير من المخالفات في بعض الملفات مما استدعى الى احالتها الى النيابة وعددها مايقارب 40 ملف تبين وجود شبهة تزوير فيها ويأتي هذا حرصا على ذوي الاعاقة الحقيقيين وضمان استدامة هذه الخدمات المقدمة لمستحقيها فقط.

وحول قطاع الشباب ومدى دعم هذه الفئة الهامة في المجتمع الكويتي اكدت الوزيرة الصبيح ان الشباب هم المستقبل ونحن حريصون على دعمهم وتشجيعهم على خوض غمار سوق العمل ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كاشفة في هذا الصدد عن دعمها للشباب من خلال تجربة الاستعانة بمجموعات شبابية تطوعية قدمت الكثير من المقترحات التي تم الاخذ بها ومنها على سبيل المثال انشاء مركز الصديق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي يضم كافة الجهات الحكومية المعنية بتقديم الدعم وخدمة اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الهيئة العامة للقوى العاملة مؤكدة ان شباب الكويت يملكون طاقات ابداعية على اعلى مستوى ويثبتون دوما انهم على قدر كبير من المسؤولية متى ما كلفناهم بها ووضعنا فيهم الثقة وقدمنا لهم الدعم اللازم.

افتتحت معرض «صحتك» الثاني

الغنيم: «الأشغال» توقع اليوم عقدي مشروعي طريق النويصيب ودور الرعاية بالجهراء

م. عواطف الغنيم تفتتح المعرض

جولة في المعرض

أعلنت وزارة الأشغال العامة أنه سيتم اليوم الثلاثاء توقيع عقدين لمشروعين مهمين بقيمة 184 مليونا و700 ألف دينار كويتي (نحو 9ر603 ملايين دولار أمريكي) هما مشروعا (طريق النويصيب) و(مبنى دور الرعاية بالجهراء).

وقالت وكيلة الوزارة المهندسة عواطف الغنيم في تصريح صحافي أمس الاثنين خلال افتتاحها معرض (صحتك) الثاني الذي تقيمه الوزارة إن العقدين سيوقعهما وزير الأشغال العامة المهندس عبدالرحمن المطوع ويختص العقد الأول بتنفيذ أعمال مشروع طريق النويصيب وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 169 مليون دينار (نحو 6ر552 مليون دولار).

وأضافت أن العقد الآخر يختص بمشروع مبنى دور رعاية الأحداث في محافظة الجهراء بقيمة تبلغ 16 مليونا و700 ألف دينار (نحو 6ر54 مليون دولار) مؤكدة حرص الوزارة على تنفيذ كل المشاريع وفق المواصفات القياسية التي تضمن الاستفادة القصوى منها.

إلى ذلك أشارت إلى حرص (الأشغال) على إقامة المعارض التي تعنى بصحة وسلامة موظفيها والاهتمام بهم من خلال دعم هذه الفعاليات التي تشجعهم على تغيير أسلوب حياتهم وحثهم على ممارسة الرياضة ووضع برامج غذائية تناسب الصحة العامة.

الرجيب يعاود استقبال المواطنين بديوانه بمحافظة مبارك الكبير

الفريق م. أحمد الرجيب

يعاود محافظ مبارك الكبير الفريق أول متقاعد أحمد الرجيب استقبال اهالي المحافظة في ديوان المحافظة للاستماع الى آراءهم واقتراحاتهم بشأن النهوض بمرافق المحافظة وذلك يوم الاثنين من كل اسبوع الساعة 11 صباحا.

وفد قضائي كويتي يبحث مع قضائيين عمانيين تعزيز التعاون الثنائي

وفد مجلس الشؤون الادارية للقضاء من الكويت مع المدعي العام حسين بن علي الهلالي ووكيل وزارة العدل عيسى بن حمد العزري

بحث وفد بمجلس الشؤون الادارية للقضاء من دولة الكويت أمس الاثنين مع المدعي العام حسين بن علي الهلالي ووكيل وزارة العدل عيسى بن حمد العزري في سلطنة عمان تعزيز التعاون الثنائي.

وقال رئيس الوفد المستشار وكيل محكمة التميز علي بورسلي لـ (كونا) ان الزيارة للسلطنة تأتي ضمن اطار الزيارات الثنائية (العلمية) للمحاكم العليا والتمييز بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مشددا على اهمية مثل هذه الزيارات في تعزيز ودعم وتطوير مجالات التعاون المشترك.

واكد بورسلي حرص المجلس على الاستفادة من الخبرات الدولية وتوسيع آفاق التعاون في المجال القضائي موضحا ان الزيارة تهدف ايضا الى الاطلاع على تجربة السلطنة في هذا المجال.

كما التقى الوفد خلال زيارته التي بدأت امس الاحد رئيس المحكمة العليا ونائب رئيس المجلس الاعلى للقضاء ورئيس مجلس الشؤون الادارية للقضاء الشيخ الدكتور اسحاق بن احمد البوسعيدي ونائب رئيس المحكمة العليا الشيخ الدكتور عبدالله بن راشد السيابي. ويضم الوفد الكويتي الذي تمتد زيارته الى 22 مارس الجاري كلا من وكيل محكمة التمييز المستشار صالح خليفة المرشد ووكيل محكمة التمييز المستشار خالد مبارك الوهيب ومدير ادارة كتاب محكمة التمييز جمال العجيري وممثل مجلس التعاون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محمد بن سليمان الخضري.

وفد ديوان المحاسبة يختتم زيارته لمكتب التدقيق الأستوني

جانب من زيارة وفد ديوان المحاسبة

اختتم وفد ديوان المحاسبة زيارته لمكتب التدقيق الوطني بجمهورية استونيا، خلال الفترة من 13–15 مارس 2017 وذلك ضمن خطة عمل اتفاقية التعاون الموقعة بينهما.

وقالت مدقق أول بإدارة الرقابة على الشركات نور الفاضل أن الوفد قدم ورقة عمل حول تقييم الإجراءات البيئية في تخصيص الأراضي السكنية، بالإضافة الى الرقابة المسبقة على المناقصات، تقييم كفاءة وفاعلية مشاريع تدوير النفايات، حيث أشادت بأهمية التعاون وتبادل الخبرات بين الجهات الخارجية لما له من الأثر الإيجابي الذي يعود بالمنفعة والاستفادة القصوى لكلا الجهازين، حيث قدم الوفد في ختام هذه الزيارة عدد من التوصيات التي تخدم الجهاز الرقابي وتثري جودة العمل والعاملين بالمؤسسة.

وأشارت الفاضل الى أن الوفد استعرض عدة توصيات بخصوص الإجراءات البيئية في تخصيص الأراضي السكنية، أهمها ضرورة وضع آلية للتعاون بين الهيئة العامة للبيئة ولجنة متابعة القرارات الأمنية التابعة لمجلس الوزراء والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة الى زيادة الزيارات الميدانية لمسئولي الجهات ذات العلاقة ببيئة مواقع المشاريع السكنية.

وأضافت الفاضل ان الوفد أوصى بدراسته بضرورة مشاركة المكاتب الاستشارية المعتمدة بتقديم المردود البيئي عن المشاريع التنموية لاجتماعات اللجنة الفرعية للمرافق والخدمات العامة بدولة الكويت، ومراعاة الالتزام باستخدام مواد حماية الهواء الخارجي من التلوث والواردة بقانون حماية البيئة الجديدة، والتنسيق مع وزارة الكهرباء والماء للحد من الانبعاثات الغازية الصادرة من محطات توليد الكهرباء، بالإضافة إلى دراسة امداد الجهات ذات العلاقة بنسخ من الدليل الارشادي لنظام تقييم المردود البيئي والاجتماعي بدولة الكويت، وتدبير احتياجات إدارة المخاطر وتقييم المردود البيئي من الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة.

وحول الرقابة المسبقة على المناقصات تم استعراض تجربة ديوان المحاسبة في دولة الكويت في اعمال الرقابة المسبقة على المناقصات الخاصة بالتوريدات والأشغال العامة، واهم الاثار الإيجابية نتيجة مباشرة اختصاصها في ذلك المجال بما يحقق الصالح العام والكفاءة في استخدام المال العام، ومنها تحقيق الكثير من الوفورات المالية من خلال الدراسة الفنية والمالية للعقود والارتباطات وزيادة الإيرادات العامة للخزانة العامة للدولة وتحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة في مرحلة ترتيب الالتزام، وذلك للحد من الأوامر التغيرية والمطالبات المستقبلة حفاظا على المال العام.

وأفادت ان مكتب التدقيق الاستوني أثنى على تجربة الرقابة المسبقة على المناقصات كونه لا يمارس هذا النوع من أعمال الرقابة المسبقة ضمن اعمال التدقيق، الا انه يتطلع لفتح مجال رقابة جديد يشتمل على رقابة مسبقة على العقود والمشاريع الكبرى المستقبلية التي يشترك في إنجازها عدة دول للتحقق من سير المشروع وفق المدة والقيمة المخطط لها.

كما أوضحت الفاضل أن التوصيات المتعلقة بفاعلية مشاريع تدوير النفايات تناولت العمل على تلافي المشاكل الإدارية والتنظيمية التي تحول دون تنفيذ المشاريع المتعلقة بإدارة النفايات الصلبة، وتوحيد الجهود المبذولة بين الهيئة العامة للبيئة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة نحو اعداد برنامج وطني لإدارة المتكاملة للمخالفات.

وأكدت على الاهتمام بتشجيع زيادة عدد الشركات العاملة في مجال إعادة تدوير النفايات البلدية الصلبة، إلى جانب تشجيع الدولة لمصانع تدوير إطارات السيارات وسرعة إجراءات المزايدات الخاصة ببيع تلك الإطارات لشركات إعادة التدوير، إضافة إلى النظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة للتخلص الآمن من الإطارات التالفة والمستعملة عن طريق الاهتمام بزيادة عدد المشاريع الاستثمارية لإعادة التدوير.

وقالت الفاضل أن التوصيات تضمنت دراسة كيفية زيادة صناعات إعادة التدوير للنفايات الخطرة ودراسة بلدية الكويت حول انشاء مركز لفرز النفايات وإلزام شركات جمع القمامة بالقيام بالفرز من نقاط الجمع، بالإضافة إلى الاستفادة من الدراسات الفنية لبرنامج إدارة النفايات الصلبة التي أجريت من قبل فريق متخصص من مكتب التدقيق في جمهورية إستونيا.

«الهلال الأحمر الكويتي» توزع 3 آلاف سلة غذائية على نازحي الموصل

جانب من توزيع الجمعية المساعدات الغذائية

وزعت جمعية الهلال الاحمر الكويتي أمس الاثنين ثلاثة الاف سلة غذائية على النازحين العراقيين من الموصل والمقيمين في مخيم حمام العليل جنوب الموصل.

وقال مدير ادارة الكوارث والطوارئ بالجمعية يوسف فهد المعراج في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان المساعدات تم توزيعها بالتنسيق مع شركاء محليين من منظمات انسانية عراقية على النازحين الجدد من الجانب الايمن من مدينة الموصل.

واوضح المعراج ان المساعدات الكويتية تأتي في اطار حملة (الكويت بجانبكم) كمبادرة انسانية من دولة الكويت تجاه الشعب العراقي في ظل سير العمليات العسكرية ضد تنظيم مايسمى بالدولة الاسلامية (داعش) هناك. واكد ان المعونات الانسانية لدولة الكويت والمقدمة للشعب العراقي سوف تستمر وتتنوع لتشمل العديد من الجوانب الحياتية للنازحين العراقيين.

واضاف ان جمعية الهلال الاحمر الكويتي قامت خلال الاسبوع المنصرم بتوزيع ستة الاف سلة غذائية وصحية و30 الف رغيف بالاضافة الى توزيع 60 الف لتر من النفط على النازحين من الجانب الايمن من الموصل والمقيمين في مخيم (جمكور) قرب اربيل.